

الحمد لله،

الجمهورية التونسية  
وزارة العدل  
محكمة التعقيب  
عدد القرار: 46429  
تاريخه: 2017/12/28

### أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي:

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم في 2017/01/18 تحت عدد 30080 من المكلف العام بنزاعات الدولة في حق صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور. ضد: 1) ش ت أ ت في شخص ممثلها القانوني محاميها الأستاذ: ه ذ

2) ورثة ع ب وهما ابنتيه "ه" و "س" محاميهما الأستاذ م م طعنا في القرار الاستئنائي عدد 40989 الصادر بتاريخ 2013/03/12 عن محكمة الاستئناف بتونس والقاضي بقبول الاستئناف شكلا وفي الأصل بنقض الحكم الابتدائي المطعون فيه والقضاء من جديد بعدم سماع الدعوى في حق المستأنفة وإعفائها من الخطية وإرجاع معلومها المؤمن إليها وإلزام المستأنف ضدهما ه وس ب بأن تؤديا لها مبلغ ثلاثمائة دينار (300,000 د) لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة وحمل المصاريف القانونية عليهما ورفض الدعوى فيما زاد على ذلك.

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب المبلغة للمعقب ضدهما بواسطة عدل التنفيذ م م ف ق حسب محضره عدد 57966 بتاريخ 2017/02/14 وعلى نسخة الحكم المطعون فيه وعلى جميع الإجراءات والوثائق المقدمة في 2017/02/17 حسب مقتضيات الفصل 185 م م م ت.

وبعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية لدى هذه المحكمة والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه أصلا والحجز.

وبعد الاطلاع على أوراق القضية والمفاوضة بحجرة الشورى صرح علنا بما يلي:

### من حيث الشكل

حيث كان مطلب التعقيب مستوفيا لجميع أوضاعه وصيغته القانونية طبق أحكام الفصل 175 وما بعده م م م ت مما يتجه معه قبوله من هذه الناحية.

## من حيث الأصل

حيث تفيد وقائع القضية مثلما أثبتها الحكم المطعون فيه والأوراق التي انبنى عليها قيام المدعيتين في الأصل (المعقب ضدّهما ثانيًا الآن) لدى المحكمة الابتدائية بتونس عارضتين بواسطة نائبتهما أنه بتاريخ 20-03-2009 تعرض مورثهما إلى حادث مرور قاتل لما كان مترجلا تسبب له فيه سائق العربة المؤمنة لدى المدعى عليها (المعقب ضدّها الأولى الآن) وبناء على أحكام القانون عدد 86 لسنة 2005 المؤرخ في 15-08-2005 طلبتا الحكم لهما بالتعويضات المستوجبة قانونًا عن ضررهما الاقتصادي والمعنوي ومصاريف الدفن.

وحيث صدر الحكم الابتدائي عدد 13148 بتاريخ 13/01/2012 قاضيًا ابتدائيًا بإلزام المدعى عليها في شخص ممثلها القانوني بأن تؤدي للمدعيتين المبالغ المالية التالية:

1- ثلاثين دينارًا ومئتين وستة وستون (066,30) لكل واحدة من بنات الهالك تعويضًا لهما عن ضررهما الاقتصادي تدفع لهما مشاهرة وبالحدود بداية من تاريخ الحادث إلى انتفاء الموجب.

2- ستة آلاف وثلاثة عشر دينارًا ومئتين وأربعين (488,013) لكل واحدة من ابنتي الهالك تعويضًا لهما عن ضررهما المعنوي.

3- ستمائة وثلاثة وخمسين دينارًا ومئتين وأربعين (640,653) لقاء مصاريف الدفن سوية بينهما.

4- ثلاثمائة وخمسين دينارًا (350,000) لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة وحمل المصاريف القانونية عليها ورفض الدعوى فيما زاد على ذلك وقبول الدعوى المعارضة شكلاً ورفضها أصلًا وإخراج المكلف العام بنزاعات الدولة من نطاق المطالبة.

وحيث استأنفت المدعى عليها (المعقب ضدّها الأولى الآن) الحكم المذكور وأصدرت محكمة القرار المطعون فيه قرارها المضمن نصه بطالع هذا بناء على ثبوت فسخ العقد وتحقيق شرط الاستثناء من الضمان في حق المستأنفة يعفيها من الضمان وأن الدعوى تبقى مرفوضة في حق المكلف العام لعدم توجيه المتضررين لطلباتهم ضده.

وحيث تعقب المستأنف ضده المكلف العام الحكم الاستئنافي المذكور ناعياً عليه:

أولاً: مخالفة أحكام الفصلين 120 و167 م ت: بمقولة أن سريان أجل الإعلام بعدم الضمان المنصوص عليه بالفصل 120 م ت

ينطلق بتسلم شركة التأمين لمحضر البحث في إشارة إلى أحكام الفصل 167 م ت بما أن الفصول تؤول ببعضها وبالتالي فإن توجيه رسائل النفي في 20-12-2010 يكون واقعا خارج الأجال القانونية المحددة ب21 يوما وإن محكمة الحكم المطعون فيه اعتبرت أن المعقب ضدها احترمت الأجال القانونية في الإعلام بنفي الضمان ولم تتعد ذلك للبحث في مدى وقوع ذلك في الأجال القانونية وإلا لما كان لترتيب الجزاء من معنى كما أنها لم توفق في تنزيل النص القانوني الواجب التطبيق إذ اعتبرت أن سريان الأجل يبتدأ من تاريخ رفع الدعوى وهو ما بينا خطأه بما يجعل حكمها مخالفا لأحكام الفصلين 120 و 167 م ت ومتجه النقض.

**ثانيا: مخالفة أحكام الفصل 22 م ت: قولا أن نقض محكمة الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لمخالفته أحكام الفصل 22 م ت كان على أساس أن عقد التأمين انفسخ وجوبا وقضت من جديد بإخراج شركة التأمين المعقب ضدها من نطاق المطالبة وإن هذا الاتجاه خاطئ ومخالف للقانون ذلك أن شركة التأمين واصلت تنفيذ العقد من خلال تسليمها لشهادة تأمين صالحة من 14-05-2008 إلى غاية 13-05-2009 وهي فترة تغطي الحادث موضوع الدعوى الذي جد بتاريخ 20-03-2009 فكيف تتمسك بانفساخ عقد التأمين لوقوع التفويت في العربة والحال أنها واصلت تنفيذه وأن أحكام الفقرة الثالثة م ت تخص الصورة التي يقع فيها الإعلام بالتفويت والتي يترتب عنها إيقاف عقد التأمين لمدة 10 أيام ثم وإذا لم يتم الاتفاق بين شركة التأمين وبين المفوت له على مواصلة العقد أو فسخه رضائيا فإنه ينفسخ وجوبيا بعد انقضاء شهرين وهي صورة مخصوصة لا يمكن التوسع فيها لتشمل صورة قضية الحال وبالتالي فإن العقد يبقى ساريا تجاه الغير حسن النية أي المتضرر أو من آل إليهم الحق ولا يمكن لشركة التأمين معارضته برفضها تغطية الحادث ماليا وإنه إذا خص القانون صورة معينة بقي إطلاقه في جميع الصور الأخرى وهو ما توصلت محكمة الحكم المطعون إلى خلافه بتطبيق الفصل 22 م ت في كل الحالات فخالفت بذلك أحكام الفصل المذكور واتجه نقض حكمها على ذلك الأساس وانتهى إلى طلب الحكم بقبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف بتونس للنظر فيها بهيئة أخرى.**

وحيث رد نائب المعقب ضدهما ورثة ع ب عن المطعن الأول بأن شركة التأمين تمسكت بانفساخ عقد التأمين الرابطة بينها وبين السيارة المتسببة في الحادث وبعدم تغطيتها نتائج حادث النزاع تطبيقا

لمقتضيات الفصل 22 م ت وقد اعتبرت محكمة البداية أن شركة التأمين تبقى مؤمنة لنتائج النزاع خصوصا وأنه لا يمكن معارضة ضحايا حوادث المرور بتوقف عقد التأمين باعتبار أن السيارة قد وقع التفويت فيها وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 22 فقرة 3 م ت وعليه فإن المدعى عليها ملزمة بالتعويض وإن شركة التأمين واصلت تنفيذ العقد من خلال تسليمها لشهادة تأمين صالحة وتغطي الحادث موضوع الدعوى ولا يمكن التمسك بالفسخ الذي لا تمتد آثاره إلى الغير ولا ينسحب عليه مفعوله وبذلك لا يمكن بحال معارضة المتضرر بنتائجه وبخصوص المطعن الثاني لاحظ أن هذا الدفع لا يستقيم باعتبار أن استثناء الضمان يرتكز على فسخ العقد فإنه لا يستقيم معارضة المتضرر به ولا تنسحب آثاره على الغير من ضحايا حوادث المرور وأنه ولئن كان الدفع بفسخ عقد التأمين وبالتالي فإن المطلوبة أي شركة التأمين وحسب دفوعاتها لا تتحمل حادث النزاع ويتجه تبعا لذلك إخراجها من نطاق المطالبة فإنه مردود عليه خصوصا وأن الدفع بإيقاف عقد التأمين لانفساخ هذا الأخير مردود عليه وهذا ما أكده القرار التعقيبي المدني 38838 المؤرخ في 09-10-2009 الذي نص على أن الفسخ لا يهيم إلا طرفي العقد ولا تمتد آثاره إلى الغير ولا ينسحب مفعوله عليه ولا يمكن بأي حال معارضة المتضرر بنتائجه وأن محكمة البداية في طريقها لما اعتبرت أن المستأنفة ملزمة بالتعويض تطبيقا لأحكام الفصل 22 م ت ومع التمسك بما جاء على لسان المقرر في خصوص عدم احترام الأجال القانونية المحددة ب21 يوما علما وأن الحادث جد في 20-03-2009 وينتهي هذا الأجل في 19-04-2009 وانتهى بطلب الحكم بنقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة بعد قبوله شكلا.

وحيث رد نائب المعقب ضده الأولى أن محكمة الاستئناف عاللت حكمها تعليلا قانونيا سليما ضرورة وأنه لم يثبت من أوراق الملف وأن المعقب ضدها الآن قد تسلمت نسخة من محضر البحث الجزائي في التاريخ المنصوص عليه بالفصل 167 م ت وقد تولت شركة التأمين إعلام جميع الأطراف بعدم الضمان في أجل 21 يوما من تاريخ استدعائها للجلسة وتسلمها لمحضر البحث وهذا ما أقرته محكمة التعقيب بدوائرها المجتمعة في قرارها 98291 الصادر بتاريخ 16-04-2015 وفي خصوص المطعن الثاني لاحظ أنه ثبت من أوراق الملف أن مالك العربية ومكتتب عقد التأمين قام بإحالة العربية إلى السيد ع ع في 06-03-2007 وذلك بمقتضى توكيل والذي قام بدوره ببيعها إلى السيد ح ج في 13-05-2008 وطالما أن الحادث

جد بتاريخ 20-03-2009 أي بعد مرور أكثر من تسعة أشهر من تاريخ التوقيت في العربة فإن عقد التأمين يكون قد انفسخ وجوبا عملا بالفصل 22 م ت وبالتالي فإن عقد التأمين قد انفسخ وجوبا وعملا بالفصل 120 م ت لشركة التأمين التمسك بعدم التأمين وإن الغير حسن النية هو فقط المستفيد من التأمين بمقتضى انتقال سابق عن حصول ضرر وعن الإعلام بالإيقاف أو الفسخ وإن الغير الذي قصده المشرع لا يمكن أن يكون المتضرر من حادث المرور باعتبار وأن المتضررين من الحادث قد تم ذكرهم بالفصل 22 م ت والفصل 120 م ت بوصفهم ضحايا حوادث المرور فضلا عن عدم ضرورة للتصيص على وجود حسن النية من عدمها وطلب الحكم برفض التعقيب أصلا.

## المحكمة

### عن المطعن الثاني:

حيث ولئن كان من المسلم به أن تبرير الأحكام هو جدل موضوعي داخل في الاجتهاد المطلق لمحكمة الموضوع وليس لمحكمة التعقيب نقضه إلا أن ذلك يظل رهين ثبوت اعتماد قضاة الأصل على مستندات صحيحة لا لبس فيها وطبقوا القانون دون خطأ أو ضعف في التعليل أو خرق للقانون أو تحريف للوقائع. وحيث أسست محكمة القرار المنتقد حكمها بعدم سماع الدعوى على ثبوت فسخ عقد التأمين الرابط بين المعقب ضدها الأولى الآن وبين مؤمنها تبعا لوقوع التوقيت في العربة المؤمنة بتاريخ 13-05-2008 وذلك بانقضاء شهرين من تاريخ التوقيت للمدعوى ج والذي تولى بدوره التوقيت فيها للمالكة الحالية المدعوة ح.

وحيث اقتضى الفصل 22 م ت أنه "يبقى التأمين ساريا وجوبا في صورة وفاة المؤمن له أو التوقيت في الشيء المؤمن عليه لصالح الوارث أو المشتري أو من آل إليه الحق على أن يتحمل الوارث أو المشتري أو من آل إليه الحق تنفيذ ما التزم به المؤمن له تجاه المؤمن بموجب عقد التأمين إلا أن عقد التأمين يتوقف وجوبا في حالة التوقيت في عربة ذات محرك بعد 10 أيام من تاريخ التوقيت ويمكن لكل من الطرفين فسخ العقد إذا لم يتم الفسخ من أحدهما أو لم يقع استئناف العمل به باتفاق من المؤمن والمفوت له فإن الفسخ يتم وجوبا بانتهاء أجل شهرين من تاريخ التوقيت ولا يمكن للمؤمن في تأمين المسؤولية المدنية بالنسبة لأصحاب العربات البرية ذات محرك معارضة ضحايا الحوادث أو من يؤول إليه الحق بتوقيف العقد الوارد في الفقرة الثانية

من هذا الفصل ويجب على المؤمن له أن يعلم المؤمن بتاريخ التفويت برسالة مضمونة الوصول.

وحيث إن فسخ عقد التأمين على معنى هذا الفصل لا يكون عند التفويت في العربة المؤمنة إلا بطلب المؤمن أو المؤمن له أو بعد مرور شهرين من تاريخ التفويت دون اتفاق المفوت له مع المؤمن على استئناف العمل بعقد التأمين.

وحيث رجعوا لمظروفات الملف تبين أن المعقب ضدها الأولى قد تولت تجديد عقد التأمين مثلما هو ثابت من خلال شهادة التأمين المضافة بالملف الصالحة من 14-05-2008 إلى غاية 13-05-2009 وهي فترة تغطي الحادث موضوع الدعوى الذي جد بتاريخ 20-03-2009

وحيث كان على المحكمة التحري بخصوص ما إذا تولت المفوت لها تجديد العقد معها ومدى حصول اتفاق على استئناف العمل بعقد التأمين خاصة وان تضمن الملف لعقد بيع لا يعد كافيا للقول بحصول الفسخ الحتمي طالما أن اتفاق المفوت له على استئناف العمل بالعقد جائز قانونا وشهادة التأمين المضافة بالملف تقوم قرينة على ذلك.

وحيث وترتبيا على ما تقدم بات جليا أن محكمة القرار المنتقد أخطأت في تقدير الأدلة المعروضة عليها والاجتهاد في فحصها فكان تقديرها للوقائع غير مستند على معطيات ثابتة وغير مستوف لشروط التعليل الواقعي والقانوني السليم وهو ما أورت قضاءها ضعفا في التعليل وخرقا للقانون وهو ما كان معه هذا المطعن حريا بالقبول.

وحيث إن الرد عن المطعن الثاني يغني عن الجواب عن المطعن الأول المتعلق بمدى حصول العلم بنفي الضمان في الأجال القانونية وقد أفلح الطاعن فيما سعى إليه فوجب لذلك الحكم بالنقض لوجهة ما استند إليه الطعن.

### ولهاته الأسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف بتونس للنظر فيها مجددا بهيئة أخرى.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى بتاريخ 28 ديسمبر 2017 عن الدائرة المدنية الواحدة والعشرين المترتبة من رئيستها السيدة سلوى الزين وعضوية المستشارتين السيدتين ماجدة الفهري ونادرة بن سالم وبحضور المدعي العام السيد لطفي البدوي وبمساعدة كاتب الجلسة السيد أحمد عبيد.

قرار تعقيبي عدد 46429 بتاريخ 2017/12/28

## وحرر في تاريخه